المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: أشكالية ضعف الدولة الغنية
اسم الكاتب: م.م. رعد قاسم صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1969
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 03:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أشكالية ضعف الدولة الغنية

المدرس المساعد

رعد قاسم

صالح(*)

المقدمة:

أن بقاء ضعف الدولة الغنية بمعطيات جغرافيتها الوطنية بسبب بعدها عن أحتضان تعابير قوانين التطور العلمي والنظم والتشكيلات الموائمه له، وعجزها عن توظيف هذه القوانين في المواكبة المستديمة للتطور التكنولوجي في فن التنظيم الحالي لتعبئة الذكاء والموهبة مع الموارد المادية، وبقائها رهينة للمفاهيم التقليدية في ضمان أمنها القومي دون رفده بالحلقات العالية التقنية والكفاءة سيجعلها أسيرة التفوق الأقليمي والدولي ومنطقة أستقطاب للتنافس والصراع الدوليين عليها.

والضعف المقصود هنا، شاملاً لطبيعتهِ عندما يتعلق الأمر بالدولة لكيان هرمي متشابك والذي يحتاج من أجل تطوره والمحافظة عليه إلى نظام سياسي قادر على أستيعاب الواقع المحلي والتكيف مع الواقعين الأقليمي والدولي، ونظاماً أقتصادياً قادراً على أشباع حاجات الناس وتطوير مستوياتهم المعيشية نحو الرفاهية مستوعباً لكل مايطرأ من متغيرات على النظام الأقتصادي الدولي، ونظاماً أجتماعياً قادراً على أيجاد المشترك العام لجميع كتلهِ وأحزابه وطوائفه نحو الأهداف والغايات العليا ليشكل العلم رابطاً مهماً لهذا المشترك العام راعياً لمبادئ العدل والمساواة وضمان تمتع الأفراد لحرياتهم وحقوقهم من أجل الأبداع في تطوير هذا الرابط الذي يلعب دوراً مهماً في تفعيل وتوسيع مقدرات الأمن القومي في الدفاع عن المصالح والمؤسسات والقيم

(*)مدرس العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية.

الوطنية، وتوجد هناك مقاييس لضعف الدولة من خلال مظاهر عديدة أقتصادية وسياسية وصناعية وأمنية، لعب العلم وتعبيراته دوراً مهماً فيها ليضيف مقياساً رئيسياً إلى المقاييس التقليدية ((أرتفاع أو أنخفاض الدخل السنوي الفردي– أرتفاع أو أنخفاض معدل الأنتاج والدخل القوميين–تخلف أو تطور الأنتاج الزراعي والصناعي–الواقع الصحي والتعليمي–الأداء الوظيفي... الخ)) أضافة إلى القدرة على الدفاع عن النفس تجاه التهديدات الخارجية، أو مدى التأثير على الدول الأخرى في المحيطين الأقليمي والدولي، والدولة التي لاتملك التطور العلمي المعاصر وإستيعاب مظاهره، وتحمل الأشارات السلبية في المقاييس التقليدية الأنفة الذكر تكون أسيرة دائماً للتفوق الخارجي وتعجز عن تأكيد أرادة شعوبها، وتكون النتائج كارثية عليها أن هي أتسمت بالضعف ولكنها تملك في أراضيها من موارد طبيعية ومواد أولية وموقع مهم مما يحتاجه الأخرون، وخاصة الأقوياء منهم.

لأن الصياغة الصحيحة للعلاقات الدولية وفق قواعد العصر الحالية لم تعد مبادئ يجري ترديدها عن المسافة والسكان وكمية ونوعية الموارد الطبيعية والمواد الأولية، وأنما هي حركة نشطة ودورية وفاعلة لأن سرعة الأحداث وقوتها بفضل العلم والعمل تجعل من الصعوبة الرهان على المجهول مما تخبئه الأقدار، وهنا غاية بحثنا التي تعالج أشكالية وجود بعض الدول العاجزة عن أشباع حاجيات شعوبها بسبب محدودية مواردها الطبيعية، ودول من الممكن أن تشبع جميع حاجيات شعوبها بسبب وفرة مواردها الطبيعية، بيد أن تحليل الواقع الدولي أظهر أنقلاباً في هذه المعادلة، لاننا وجدنا بعض الدول القوية المؤثرة أستطاعت أن تشبع جميع حاجيات شعوبها الضرورية وهي لاتملك أي فائض من الموارد الطبيعية الرئيسية بل وتحتاج إلى معظمها، في المقابل وجدنا دولاً أعطاها الله سبحانه وتعالى أكثر مما تحتاجه شعوبها من الموارد الطبيعية ولاتملك المكانه المؤثرة وتقع دائماً أسيرة تفوق الأخرين وأتضح

من خلال التحليل أن متغير القوة العلمية والبشرية قد لعب دوراً مهماً في خرق هذه المعادلة.

لذلك جاء بحثنا في أوله عن مظاهر القوة التقليدية وماطرأ عليها من متغيرات ومبحثه الثاني عن كيفية أحتضان العلم لتوظيف قوته في التطور، والثالث عن تعبيرات القوة العلمية في مضامين الأمن القومي والدفاع عن النفس ذلك الدفاع الذي يرتب الحرية في أستثمار وتوظيف خيرات المعطيات الجغرافية بعيداً عن أستغلال الأقوياء الأخرين.

المبحث الأول

مظاهر القوة التقليدية

أن ظاهرة الاحتلال والأستعمار جاءت بتفوق بعض التنظيمات السياسية والأقتصادية والعسكرية لبعض الجماعات البشرية على الأخرى، ومن واكب هذه التفوق وأدامه بكافة عناصر القوة المتطورة مع أستيعاب كافة المتغيرات المحلية والدولية أستطاع البقاء كقوة أحتلالية أستعمارية أو أي مسميات أخرى تتفق مع جوهر أهداف هيمنة دول على دولة أخرى، ومن بقي خارج هذه المواكبة فقد قوة التأثير وتحقيق عين الأهداف وقد يتعرض إلى التهميش والعزلة وحتى الاحتلال بسبب عدم قدرة مقومات القوة التقليدية مجابهات المقويات الحديثة المتطورة بفعل المتغير العلمي:

١. **البيئة الجغرافية:** لم تقتصر مخاطر تخلف الدولة الغنية في مضامين العلم والتكنولوجيا على أمنها القومي فحسب، بل قد يتعدى ذلك الى حقها في البقاء في البيئة الدولية ونقصد بالدول الغنية بمعطيات جغرافيتها من الثروة الطبيعية والمواد الأولية والأرض والموقع والطقس... الخ، التي أعتبرها أصحاب المدرسة الجيوبوليتيكية التقليدية عناصر قوة رئيسية، متناسين الآثار الجسيمة التي سيرتبها التخلف العلمي التكنولوجي والذي أنعكس على الدولة في التفاعلات الدولية، فقد أكد مفكروها ومنذ قيام الدول القومية في القرن الثامن عشر وحتى

بدايات القرن العشرين على أهمية معطيات الجغرافية الوطنية في رسم السياسة الداخلية والخارجية وتبوء نوع المكانة في العلاقات الدولية، بشكل مبالغ فيها، حتى أطلق البعض على هذه العلاقة (الحتمية الجغرافية) التي وجدت تعبيراً جازماً لها في أطروحة حيث قال: (أعطوني خريطة بلد وهيئته ومناخه ومياه فيكتور كوزان Vector Cusin ومجموع نباتاته وحيواناته... الخ وأنا اتكفل بأن أقول لكم جازماً من سيكون رجل هذا البلد وما سيكون دور هذا البلد في التاريخ ، وليس في زمن معين بل في جميع الأزمنة)[1]. مستنداً في أطروحته على أعتبار أن الدولة التي تم التعرف عليها متصلة بأرض تمارس عليها كام أشرافها، وان الإلمام بها لاينفصل عن الإلمام بها لاينفصل عن الإلمام بالأرض. وان الأرض وما تحتويه تؤثر في زيادة سلطة الدولة أو أنقاصها، وإن أهم صورة عن هذا التأثير هو تمكنها بحرية من توفير الأحتياجات الأنية والمستقبلية للسكان، والمحافظة على هويتها الخاصة المتأتية من خلال التفاعل العميق في التاريخ بين البيئة الجغرافية والمبادئ الأساسية لقيمها وتكون في وضع أقل تبعية حيال الدول الأخرى لأنها تملك القدرة التقليدية لحماية أرضها ونستدرك هنا مقولة راتزل الشهيرة عن الأرض وحمايتها حيث قال: (إن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله ، وكل دولة متينة التنظيم تحاول زيادة فراغها بمختلف الوسائل لتأمين موارد ومنافع أكبر)[2] أرتبط ذلك بمفهوم الأمن القومي التقليدي الذي دمج بين فكرة فرض الإرادة على الأخرين وحق حماية الذات، حين خول الدولة أستخدام ما يتوفر لديها من الوسائل المادية وغير المادية لبقائها وذاتها ومصالحها.

---

[1] بيير رينوفان ، وجان باتيست ، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية - مكتبة الفكر الجامعي – لبنان – بيروت – ١٩٦٧ – ص١٦ .

[2] المصدر نفسه ص٣٩ .

ويوعز الباحثون من المدرسة السلوكية أصل هذه الفكرية الى خاصية العدوانية لدى الأنسان البدائي وبالذات عدوانية التملك الذي يبدأ من أمتلاك الذات وقد لاينتهي إلاعند أمتلاك العالم[٣].

بيد أن مايهمنا إن هذه الأفكار أظهرت مفهوم (الفراغ الحيوي) الذي أعتمدته المدرسة الجيوبوليتيكية التقليدية حيث أعتبرت حينها أن سيطرة روسيا على النجود والسهوب المحيطة بها والتي كانت معبر الغزوات الكبرى عملية تنظيم الفراغ وفي نفس السياق أعتبرت إمعان ضم ألمانيا الهتلرية لأجزاء كبيرة من بولندا وبلجيكا الى ألمانيا فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية[٤].

وترادف مع هذا المفهوم ظهور فكرة (مراكز القوة الطبيعية) وكأن الكتاب كانوا فترة الحربين العالميين الأولى والثانية يؤطرون السبل لتلبية الحاجة المستديمة للنظم الأقتصادية الأوربية في أيجاد الأسواق الجديدة والموارد الأولية الجديدة والأيدي العاملة الرخيصة مما أظهر صراعاً دولياً جوهره تنازع الإرادات الوطنية، وهو تنازع ناتج عن الأختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكانياتها ولكي تفوز هذه الدول في هذا الصراع أخذت تبحث عن مصادر جديدة لزيادة إمكاناتها وقدراتها ولذلك برزت الظاهرة الأستعمارية في العلاقات الدولية، وأن تغيير اللاعبون في هذه الظاهرة، حيث بقي البعض ورحل البعض وجاء غيرهم كان يفعل المتغير العلمي الأقتصادي الذي غير في خارطه التفوق الدولي.

٢. الأرض: أهم مكون في هذه البيئة وإن سعة الأرض وعدم أنغلاقها وقربها من السواحل ومنافذ البحار ونقاط أرتكاز المواصلات الدولية وأحتوائها على وفرة الثروات الطبيعية والمواد الأولية وتنوع الطقس والنبات الطبيعي وكثرة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية.

---

[٣] د. محمد مصالحة – مسألة الأمن القومي – بين المفاهيم ، الواقع ، النصوص – شؤون عربية – العدد ٣٥ ، لسنة ١٩٨٤ .

[٤] بيير رينوفان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

بالتأكيد تؤثر هذه المعطيات الحياتية للشعب وتوفر له حرية كبيرة للحركة نحو النمو والتطور والمكانة المرموقة (الهيبة الدولية) في البيئة الدولية وفي المقابل فأن الشعوب التي تشغل فراغاً صغيراً يفتقر الى كل أو جزء من هذه المعطيات الأيجابية للجغرافيا تتصف بأستعدادات فكرية أكثر تهيباً وتواضعاً ولاترتقي الى المكانة المرموقة في البيئة الدولية، وغالباً ماتكون دولهم أسيرة الأعتمادية على الدول الكبرى، وأن حدثت أستثناءات في هذه الدول ستكون بالتأكيد بفعل العامل الأنساني المقرون بالتطور النوعي للإنسان، حين وظف العلم في السيطرة على فضاء دولته وفضاأت الدول الأخرى، أو على السيطرة على مياهه الأقليمية والمياه الأقليمية للدول الأخرى.

٣- الثروة الطبيعية والموارد الأولية: تصاعدت أهمية الطاقة مع تقدم التقنيات الصناعية، فقد أعطى الفحم في تفاعلات العلاقات الدولية أهمية متفوقة للدول التي تملك طبقات فحمية كبرى وجاء عهد الطاقة المائية ليدخل في حياة الصناعة الكبرى في مناطق جبلية ظلت من قبل خارج حدود الأهتمام السياسي[٥].

وفي العقود الأولى للقرن العشرين ولغاية الأن تصاعد دور البترول في العلاقات الدولية جراء أتساع أستخداماته لأغراض طاقة وأغراض عديدة للصناعة، الأمر الذي أبرز أهمية كبيرة للمناطق المنتجة له، والتي لم يولها أحد حتى ذلك الحين غير أهمية بسيطة، ثم جاءت مصادر الكونغو من اليورانيوم بعدد عام ١٩٤٥م التي أستثمرت أستثماراً واسعاً فأسندت لهذا البلد المنسي حينها مركزاً هاماً ولو لحين من الزمن[٦]. ومع التطور العلمي أخذت التكنولوجيا الصناعية تلبي بصورة مستديمة تتسع كماً ونوعاً أحتياجات المجتمعات الأستهلاكية فأرتفعت الأهمية السياسية لمناطق الأخشاب والقصدير والنحاس والحديد والألمنيوم والكبريت... الخ، وبسبب عدم التعادل في مصادر الثروات

---

[٥] ج. موريس و. ا. ج. ديكنز – تاريخ العلم والتكنولوجيا ، ج٢ ترجمة أسامة أمين القوي – الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة – ص١٢ .

[٦] بيير رينوفان ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧ .

الطبيعية والموارد الأولية المنتشرة في الكرة الأرضية، وبفضل التطور الملحوظ في وسائط النقل والمواصلات والأتصالات والتفوق العسكري للأوربيين، أصبحت الموارد الطبيعية والأولية أكثر عمقاً وأتساعاً وأهمية في الصراعات الأولية[٧]، وأصبحت المنافسة بين الدول علنية حول الهيمنة على منافذ الموارد الطبيعية والأولية، وقد حدثت حروب عديدة بسببها، وكانت هذه الحروب تزداد ضراوة كلما كانت الشعوب ذات الخواص التنظيمية المتبينة الفاعلة وصاحبة الأمكانيات التكنولوجية المواكبة للتطور المستديم تمعن في سياسة الهيمنة على الثروات الطبيعية والموارد الأولية تجاه الدول (الضعيفة) وكأن الحق معها في ذلك، وهل صحيح أن الواقع يفرز دائماً حقيقة أن الموارد الدفينة والثمينة تحت الأرض وفوقها لاتجدي إلا أولئك القادرين على أن يستخلصوا منها أفضل المنافع، والقدرة هنا تعني الإمكانية على تطبيق قوانين التطور العلمي التكنولوجي وتوظيفها في فاعليات قوة التأثير للأستحواذ على ما تحتاجه لدى الدول الضعيفة.

وبالعكس نستطيع أن نقول بأن الدولة التي لاتملك النظم والتشكيلات المتفاعلة مع التطور العلمي التكنولوجي، ولكنها تملك حظاً وافراً في الثروة الطبيعية والمواد الأولية، تكون عامل تصعيد في هذه المنافسات والصراعات التي تأخذ أشكالاً عديدة حسب تطور وتغير وسائلها.

٤- البيئة النفسية: الشعور بالراحة والأطمئنان على القيم والتراث ونمو الثقافة وتدعيمها كلها نجدها بالمنظور الأمني الحديث المتفاعل مع المبادئ الأساسية للبيئة النفسية في الأخلاق والقيم والأيديولوجيات الوطنية الذي أبرز جملة من المفاهيم أهمها (القدرة لحماية الأمة من خطر القهر على يد قوة خارجية) وفي تعريف أخر (أنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي) وعرفه والتر ليبمان (تكون الدولة آمنه عندما لاتضطر الى تكريس مصالحها

---

[٧] روبرت جيلين – الحرب والتغيير في السياسة الدولية – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – ١٩٩٠ – ص ١٤٩.

المشروعة لتفادي الحرب، وهي أيضاً قادرة في حالة التحدي والضرورة على أن تكرس هذه المصالح لمواجهة الحرب)، وأخيراً يعرفه هنري كيسنجر (انه يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى تحقيق حقه في البقاء)[٨].

فالكل تحدث عن القدرة والمقدرة في توظيف المعطيات الجغرافية الأستراتيجية والعامل البشري النوعي لتحقيق التفوق أو التوازن بين الدول المتصارعة وقد يكون هناك هامش لتفوق البيئة النفسية لهذه الدولة أو تلك بيد أن التجارب الحديثة لم تحدثنا عن رقي هذا الهامش الى المرتبة الأولى قبل القدرة العلمية والتكنولوجيا فلا مجال لصمود الجندي المقاتل البسيط المدجج بالقيم والأخلاق في ساحة المعركة أمام الجندي المدجج بالمعدات والأدوات العالية الكفاءة والقوة التدميرية مع أسناد فضائي، فالبيئة النفسية تكون أمنه وسليمة مع المقدرة العلمية والتكنولوجية وضعيفة ومهددة بدونها ويئول ذلك الى التطور النوعي لطبيعة القدرة الذي أحدثته الثورة العلمية التكنولوجية، وبذلك تراجعت وبشكل حاد العلاقات الدولية القائمة على تقارب الأيديولوجيات لتحل محلها العلاقات القائمة على المنافع الأقتصادية والعلمية المنظمات الدولية ذات الطبيعة الأقتصادية العلمية أكثر حضوراً وتأثيراً من المنظمات الأيديولوجية والمذهبية.

٥- **السكان:** لم تعد القوة البشرية تقاس كماً بعدد عشرات الملايين من الأفراد، فالتغيير الذي أحدثته القوة العلمية غير ذلك بشكل كبير، فالمجتمعات التي أفرزت الأنظمة السياسية القوية ونظمها الأجتماعية المستقرة والمتطورة نجحت في خلق الشخصية الفردية الموائمه مع المتجدد من التطور التكنولوجي عن طريق النظم الأجتماعية والمؤسسات التعليمية والبحثية العالية الكفاءة والمتناسقة مع مجموعة القيم الحركية المتفاعلة مع المكون العلمي النظري والتطبيقي للمعارف والمكون المعياري المستند على المطابقة والمواكبة لأهداف المجتمع

[٨] رفعت سيد أحمد ، الأمن القومي العربي ، تطور المفهوم ، دراسات عربية ، العدد ٣٥ ، ص ٨٠ .

نحو التطور الأقتصادي والأجتماعي والأمني[٩]، أي جعل عملية أكتساب المعرفة للأفراد وسيلة لغايات معبرة عن التطور وتحقيق أنجازات ترصد تفوق شعب على شعوب أخرى.

وبذلك لكون الشعب قوياً بالنوعية المشبعة بعناصر مميزة وقادرة على التواصل مع النهج العلمي لمعالجة الواقع المحلي والأقليمي والدولي[١٠]، بعيداً عن المنهج الميتافيزي الذي لايعطي للشعوب الضعيفة غير الأيحاء والحدس والمثالية[١١] ويحرمها من التعاطي مع هذه الوقائع بصورة فاعلة ومؤثرة ويسحبها نحو الضياع أو الأنعزال الضعيف.

والمجتمعات التي أجتهدت نحو هكذا تعليم وتربية والتي تشكل ١/٥ خمس سكان العالم أتسمت بتملك التفوق والقدرة على التأثير والهيمنة على ٤/٥ أربعة أخماس سكان العالم الذين أبتعدوا أولم يرشدوا نحو أهمية "العلم" وتعبيراته في القضاء على مشاكلهم الغارقين فيها كالتخلف والفقر والصراعات الداخلية والشلل في توظيف القوة البشرية في مجالات الدفاع عنها أو حضورها المؤثر في التفاعل بين الشعوب أو في مجالات أستثمار مواردها الطبيعية ومواردها الأولية[١٢].

المبحث الثاني

أحتضان القوة العلمية

أن تهيئة مستلزمات أحتضان الجهد الأنساني للتطور العلمي بأساليب بحثية موضوعية لرفد التطور التكنولوجي في أنشطة المجتمع والأقتصاد والصناعة والقوات المسلحة يتم بالتفاعل مع الدور المميز للمؤسسات البنيوية

---

[٩] د. أحمد زايد – سيكولوجية العلاقات بين الجماعات – عالم المعرفة – العدد ٣٢٦ لسنة ٢٠٠٦ ص٥٦ .

[١٠] عادل ظاهر – الأسس الفلسفية للعلمانية – دار الساقي – بيروت – ١٩٩٨ ص١٢٥ .

[١١] أنظر هنري برجسون – الفكر والواقع المتحرك – ترجمة سامي الدوربي – مطبعة الأنشاء – دمشق ص٤٣ .

[١٢] كذلك أنظر – نادر خرجاني – برنامج الأمم المتحدة الأنمائي – تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ المستقبل العربي – العدد ٣٢٥ لسنة ٢٠٠٦ ص١٩٢ – ص١٩٣ .

في الأعداد البشري لهدف ((صنع ثقافة علمية)) فالمعروف أن كل علم أياً كان موضوعه له آثار أيجابية على النظام الأجتماعي والسياسي والعلاقات الدولية من خلال قدرته على صنع شبكة ترابط وتشابك جميع مكونات المجتمع نحو التماسك والفاعلية مع نفسه ومع المجتمعات الأنسانية الأخرى.

في طبيعة العلم :

لكل علـم طريقة منظمـه ومحددة للبحث، فالعلم هو معرفة مصنوعة بأداة خاصة ويجد الباحثون طبيعة هذا الشرط بأنه يجب أن تكون لكل علم طريقة وأدوات Tooled knowledge[١٣] وهذا يعنـي ضرورة توفير عدة تشكيلات بحثية Special Techniques خاصه به في البحث العلوم، خاصة العلوم الداخله في صلب عملية التطور العلمي التكنولوجي مفتاح الدخول في التفوق الأقليمي والدولي، وهذا يتم بفعل دعم النظم السياسية الأقتصادية الأجتماعية السليمة.

واقعية العلم:

يمتاز العلم بالتجريد، فالمعلم يقوم من هذه الناحية على دراسة الحالات الفردية بصرف النظر عن الأختلافات الخاصة بين تلك الحالات، فبالرغم وجود مميزات خاصة لكل حالة من الحالات الفردية إلا أنه توجد خصائص عامة مشتركة تجمعها، وتحديد هذا المشترك هو مانعنيه بالتجريد، وهو ما يهتم به العلم ويوصلنا الى فكرة ((القانون العلمي)) الذي يعتبر قاعدة تحدد الخصائص العامة التي تتوفر في كافة الحالات الفردية فظاهرة من الظواهر، وبذلك يساعد في تحديد ما يحدث في المستقبل، لان القانون العلمي لا يقوم على مصادفات حدثت في الماضي وقد حدثت في الماضي وقد تحدث أو لاتحدث في المستقبل، بل هو يقوم على رابطه حتمية هي رابطة ((السببية)) وهذه الرابطة

---

[١٣] د. لبيب شقير – تاريخ الفكر الأقتصادي – دار نهضه مصر للطبع والنشر – بدون تاريخ ص٢١ .

لاتتوقف على زمان معين أو مكان معين لأنها تترجم عن حقيقة منطقية مستمدة من طبيعة الظاهرة[١٤] وهذا مايفسر تطور أمكانية الدول المحتضة للعلم في الدفاع عن نفسها لأنها تواكب الأستكشافات العلمية وتأثيراتها وبذلك تكون على أستعداد دائم لما قد يلجأ إليه الاخرون ممن أمتلكوا هذه الأستكشافات.

عالمية القوانين العلمية :

القوانين العالمية نوعين، الأول مايشمل القوانين الطبيعية الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الأحياء، الجاذبية، الأشعاعات،... الخ، وهي قوانين كاملة الأنطباق بمعنى أنها لاتتحمل الأستثناءات وهي قوانين الدرجة الأولى أوجدها الله سبحانه وتعالى ، وما على العقل البشري إلا الأجتهاد في أكتشاف ما يمكنه أكتشافه منها وتغييرها لخدمة الأنسان والمجتمع والأنسانية، والفرق لايكمن في قوانينها بل في الجهد الأنساني لمعرفتها وتوظيفها الذي يرتب ميزة تفوقية للجماعة أخرى، إما النوع الثاني من القوانين هي الأجتماعية والأقتصادية والسياسية التي تحكم في مجالات العلاقات الأنسانية والدولية، وهي أحتمالية بمعنى أنها تحتمل الأستثناءات، فهي قوانين من الدرجة الثانية، تلعب البيئة الجغرافية والمبادئ الأساسية للشعوب دوراً مهماً فيها، والفارق في المبادئ الأساسية للشعوب لايرتقي الى العوامل التي تمنع أحتضان قوانين التطور العلمي فبأستطاعة الشعوب أن تحتضن قوانين التطور العلمي التكنولوجي بعيداً عن الوقوع بمأزق ((الصوت والصدى)) المتمثل بالتقليد الكامل عند بناء النظم والتشكيلات الأقتصادية والسياسية والأجتماعية والأمنية تحت وهم الحصول على نفس النتائج. وعلى سبيل المثال من دراسة التطور الأقتصادي لدول غرب أوربا نرى ان هذا التطور قد سار وفقاً لنمط معين بحيث أتخذ مراحل متعددة، رتب كل منها على المرحلة السابقة لها التي تركت بصماتها على المرحلة التي

---

[١٤] **المصدر نفسه ص٢٢ .**

تلتها[١٥]، بيد أن هذه المراحل لن يمر بها التطور الأقتصادي لشعوب أسيا وأفريقيا، ونستخلص من هذا أن القوانين التي حكمت التطور الأقتصادي لغرب أوربا ليست حتمية الأنطباق فيما يتعلق بالتطور الأقتصادي لشعوب أخرى، بيد أن قوانين التطور العلمي التكنولوجي سنجدها تلعب دوراً مهماً في أي تطور أقتصادي في جميع أنحاء العالم، فتعبيرات العلم بالمكننة الزراعية ومعالجة آفاتها أخرجت قانون تطور الأنتاج الزراعي عند توافر المستلزمات الأخرى لدى جميع شعوب ودول العالم.

القوانين العلمية والتطور:

أهم ميزة تطورية على الصعيد الأجتماعي يوفرها العلم كقاعدة للأنطلاق هي محاصرته للتنافر بين الأراء والذهنيات، فالعلم يوفر حقيقة واحدة يتقبلها الجميع وأن أختلفت ميولهم، وهو القوة الرئيسية لمحرك المشترك العام داخل المجتمع.

أما على صعيد الدول التي أنتقل اليها التطور العلمي التكنولوجي التي كانت غير مؤثرة في البيئة الأقليمية والدولية ولاتملك المقدرة عن الدفاع عن نفسها، نجدها الأن أمتلكت التأثير والقدرة في الدفاع عن نفسها كالهند وباكستان وكوريا الشمالية على صعيد التكنولوجيا النووية، وهونك كونغ واليابان وكوريا الجنوبية والمانيا على صعيد التكنولوجية العلمية الأقتصادية والصناعية بعد أن رتب العلم لها مساحة أكبر من الحرية في توظيف مواردها الطبيعية والبشرية.

والتطور يظهر مظهرين في طبيعة الدول:

المظهر الأول : تغيير تطوري Development Change

---

[١٥] د. أسماعيل محمد هاشم – مذكرات في التطور الأقتصادي – دار الجامعات المصرية – ١٩٧٤ ص٩ .

ونعني بهذا التغيير إحلال نفوذ وأحكام أساليب جديدة في الأنشطة السياسية والأقتصادية والأجتماعية والأمنية وينتج عن عملية التحلل والأحلال هذه تطور مهم يصب في مجمله في مظاهر، يمكنها من التفاعل مع الدول المتطورة مثلها والأرقى منها نسبياً وفق مبادئ المصالح المشتركة، ويمكنها من الخروج من الاثار السلبية لأشكالية "وجود حاجات أنسانية متعددة للمجتمع وموارد محدودة لأشباع تلك الحاجات مما يجعلها رهينة الأعتمادية على الغير" أو وجود موارد ستراتيجية فائضة عن الحاجة المحلية للمجتمع، وتحتاج لها المجتمعات الأخرى مما يجعلها موضع طمع وأستقطاب الأخرين.

والتغيير التطوري هذا حجماً يتناسب مع الموارد الطبيعية والبشرية وفاعلية النظام الديمقراطي في الدول .

المظهر الثاني: تغيير أنتكاسي Retrogressive change

ونعني بهذا التغيير هو تدهور مستويات الأداء والفاعلية في الواجبات السياسية والأقتصادية والعلمية والأجتماعية والأمنية، بسبب غياب المقدرة على اللحاق بالتطور والتفوق لدى دول الجوار أو دول العالم الأخرى، وينتج عن هذا التغيير تدهور معمم يصب في مجمله في قصور الدولة في الدفاع عن مصالحها في علاقاتها الدولية، ويجعلها عرضه للتدخلات الأقليمية والدولية. ويمكن أيضاً أعتبار الحالة أنتكاسية على الدولة عندما تبقى مستويات الأنشطه في كافة المجالات على حالتها في مقابل حدوث تغيير تطوري نوعي في المجالات نفسها لدى الدول الأخرى وخاصة المجاورة.

والحالة الأنتكاسية تنحسب على الدولة سلباً في هذا الوقت أكثر من الفترات السابقة بعد أن أصبح النظام الأقتصادي العالمي المتخطي للقوميات حيث أصبحت فيه الدول عاجزة عن الخروج من تأثيرات ترابط وتشابك المصالح[١٦] وبذلك تكون الغاية من أحتضان القوة العلمية:

---

[١٦] د. . فؤاد مرسي – الرأسمالية تجدد نفسها – عالم المعرفة – العدد ١٤٧ – الكويت – ١٩٩٠ ص١٥٠ .

١- تدعيم الأستقلال السياسي.
٢- تدعيم البناء الأجتماعي.
٣- تدعيم الأقتصاد الوطني.
٤- حماية الأمن القومي.

التطور العلمي والحرية:

أساس التطور العلمي هو الأبداع، والأبداع هو النزوع الى تجاوز المألوف وتنسيق المعارف وفق نمط جديد للأتيان بحلول جديدة للمشكلات المطروحة، فالمبدع صاحب تحليل دقيق وتفكير خلاق يولد الحقائق من رحم ركام معرفي بجهد علمي يكسر الأطار المعهود والأجتهادات السابقة وفق أسس قابلة للتحقيق، والمبدع يمتاز على جمع المعلومات وصهرها عقلياً وأخراجها في حالة جديدة تخدم عمليات التطور الأقتصادي والتقني والأجتماعي وأي حقول أخرى، ولكن لايمكن الحديث عن الأبداع العلمي والمبدعين في مناخ متوتر غير مستقر تغيب فيه الحرية وينعدم فيه الأمن النفسي والجماعي، فحيثما حكمت القوه وحذفت الأصوات الحرة تراجع الأبداع وتراجع معه التطور العلمي، وتوقفت الحالات الأقتصادية والأجتماعية والأمنية على حالها[١٧].

أنعكاسات التطور العلمي والتكنولوجي في العلاقات الدولية :

التطور العلمي لحقبة القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين أفرز المرحلة الأولى للثورة الصناعة، التي أنعكست على واقع العلاقات الدولية لمظاهر (الأستعمار-الأحتلال- السيطرة والهيمنة) بأساليب (الحروب- التحالفات العسكرية-المعاهدات الأمنية-أقتسام مناطق النفوذ-حروب النيابة) وبأدوات تشكل القوة العسكرية معظمها. أما أنعكاسات الثورة التكنولوجية الحالية

[١٧] **سلطان بلغيث – تطور الجامعات العربية في دعم ثقافة البحث العلمي الأبداعي – شؤون عربية – العدد ١٢٧ لسنة ٢٠٠٦ ص١٣٤.**

وتفاعلاتها في البيئة الدولية فأخذت مظاهر وأدوات مختلفة، ولكنها تتقارب أكثر في جوهر الأهداف، ومن أهم هذه الأنعكاسات:

١. الرأسمالية طورت نفسها: ركزت الرأسمالية العالمية على المجالات البحثية العالمية وخلقت نظم وتشكيلات مطابقة لها، وقد أثبت هذا التطابق قدرة ملحوظة على التكيف والتجديد رتب تفوقاً ملحوظاً في القوى العلمية والقوى الأقتصادية على الطرف الشيوعي المواجه للرأسمالية، وكانت نتائج هذا التفوق تفكك المعسكر الشيوعي[١٨] وتوجه معظم الدول التي وجدت بعض تفككه نحو النظام الأقتصادي الحر.

٢. تصحيحاً لمسار التقسيم الدولي للعمل والتجارة والنظام المالي وفي دورة أقتصادية جديدة بحيث لم يعد شئ في العلاقات الدولية بمنأى عن متناول الثورة العلمية التكنولوجية رتبة ذلك المظاهر:

المظهر الأول: تراكم الأنتاج مع تراكم المعلومات وأحتكار الحلقات العلمية التكنولوجية الأكثر تطوراً وتأثيراً لدى الرأسماليات الكبرى ضاعف من قدراتها في مجال التأثير على الدول (المختلفة في هذا المجال).

المظهر الثاني: ثورة في الأستهلاك وتخلف في أحتضان وأستيعاب التطور العلمي التكنولوجي في الدول الضعيفة الأمر الذي أدى الى أنكشاف المساحات الجغرافية لهذه الدول أمام زحف قوى الأنتاج الرساميل والتجارة[١٩] والمال كجيوش علمية أقتصادية من أجل الهيمنه على ثروات وموارد وعمالة الدولة (المختلفة في هذا المجال).

---

[١٨] برنامج حرب النجوم الذي تبنته الولايات المتحدة المريكية أثبتت تفوقاً علمياً تكنولوجيا واضحاً تجاه الإتحاد السوفيتي السابق في مجالات سباق التسلح ، وكان من الأسباب المهمة في نهاية الإتحاد السوفيتي ونهاية العلاقات الدولية في ضل نظام القطبين الدولي ، لمزيد من المعلومات أنظر ميخائيل غورباتشوف .

[١٩] أنظر د. سالم توفيق النجفي – حول مسألة الرأسمالية – رؤية للقرن الحادي والعشرين – بيت الحكمة – بغداد ١٩٩٩ – ص٧٥ .

المظهر الثالث: زحف الرأسماليات الكبرى نحو الشرق الأوربي بفضل أنهيار النظم السياسية الشمولية ونحو آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، طارحة معها مفاهيم العولمة المستندة على تفوقها العلمي والتكنولوجي والأقتصادي وحتى الدول القليلة التي أستطاعت أن تحافظ على نظمها الشمولية قد لجأت الى تكييف نفسها مع هذه التفاعلات لإحداث إصلاحات وتعديلات في تشكيلاتها العلمية والأقتصادية والسياسية وخير مثال في ذلك الصين حيث إعتمدت تشجيع الأقتصاد الفردي، وربطت الأقتصاد الأشتراكي مع نظام السوق بعد أدخال أساليب الإدارة الأقتصادية الحديثة المتقدمة[٢٠].

٣. مخاطر البيئة: إذا كان النشاط البيئي التقليدي للإنسان قد ألحق بالضرورة ضرراً بعدد من البيئات الطبيعة مثل الماء والتربة والهواء، فإن الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة قد عجلت بنمو القوة الإنتاجية إلى أقصى الحدود بأستغلال العمل وأستنزاف الطبيعة بحكم المنافسه والجري السريع وراء الربح وإن الأستخدام غير الرشيد للثورة التكنولوجية يؤدي الى تراكم وتزايد النفايات الضارة، ولم تعد الطبيعة قادرة بعد الن على أستيعاب هذه النفايات وكثير منها سام بالنسبة للطبيعة والإنسان أيضاً ومن أبرز مظاهر ذلك:

- تحول ٦ملايين هكتار كل سنه من الأراضي الجافة المنتجة إلى صحاري ظاهرة التصحر لاقيمة لها.
- تدمر أكثر من أحد عشر مليون هكتار من الغابات سنوياً.
- محروقات الوقود المختلفة تؤدي إلى نشر ثاني أوكسيد الكاربون الذي يسبب في الزيادة التدريجية للحرارة في العالم

---

[٢٠] **أنظر د. عدنان مناتي – أشتراكية السوق – النموذج الصيني – الموقف العربي – بغداد – العدد ٢٩ لسنة ٢٠٠٠ – ص١٠ .**

بصورة عامة بما يكفي لإلغاء العديد من المناطق الزراعية، ورفع مستويات البحار وغرق المدن الساحلية وتهديد غلاف الأوزون الذي يحمي القشرة الأرضية بفعل التصاعد الكثيف للغازات الصناعية.

- الإخلال بدورة الغذاء في المحيطات وللإنسان نفسه بما يعرضه إلى أمراض جديدة أكثر فتكاً ، كذلك الإنتشار الملحوظ لأمراض السرطان[٢١].
- مخاطر الجسيمة لما يسمى بمخاطر الأستخدامات السلمية والحربية للطاقة الذرية فإن تشييد مصنع ذري يستغرق حوالي ١٠ عشرة سنوات، أما فترة عمله فلا تزيد على ٤٠ سنة، غير إن النفايات الذرية التي سوف ينتجها تضل تشع عدة ألوف من السنين وتخلف مشكلة بيئية بالنسبة لألاف الأجيال المقبلة، ولسوف تتأثر ظروف الحياة بإحتمالات الموت الذري البطيء للغابات والمزارع والحيوانات والإنسان.

عملية نقل الأضرار:

الدول ذات النظم والتشكيلات العلمية والتكنولوجية المنضبطة التنظيم ومعظمها في الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، تستطيع أن تنقل، بل ونقلت الأضرار والنفايات إلى أطراف أخرى بعيدة عن بيئتها، وتحاول في الوقت نفسه حماية بيئتها الداخلية عن طريق:

١. أدخال تدابير عملية وعلمية في الأنتاج.
٢. إدخال الطبيعة في أطار أقتصاد السوق، أي جعل الطبيعة ملكية خاصة ترتب تكلفة صيانتها على أرباب العمل[٢٢] ومتابعة أعمالهم

---

[٢١] تقرير البيئة الدولية للتنمية – عالم المعرفة – العدد ١٤٢ – ص٢٧ .
[٢٢] د. فؤاد مرسي – مصدر سبق ذكره – ص٧٨ .

وإجبارهم على إدخال التحسينات المناسبة للبيئة في الإنتاج والخزن والنقل، عن طريق نظمها وتشكيلاتها الفاعلة.

السؤال المهم هنا : أين الدول المتخلفة من كل هذا؟ وماذا ستفعل في حال تعرض بيئتها الداخلية للمخاطر جراء الأستثمارات الأجنبية أو أنتقال هذه المخاطر اليها، وإن أدركت هذه المخاطر فإنها لاتملك التدابير والإجراءات لدرءها، وستكون المحاولات الخارجية لمساعدتها سواء طلبتها أو فرضت عليها مدخلاً للتدخل في الشؤون الداخلية من قبل الدول الأكثر تفوقاً على الصعيد الإقليمي والدولي، وسيقوض أكثر أستقلالها السياسي وتكون عاملاً أخر مضافاً لعامل عجزها العلمي والتكنولوجي في تصعيد حدة الصراعات بين الدول القوية للهيمنة عليها، في عالم أصبح صغيراً جداً ومتداخلاً.

٣. عملية غزو الفضاء أعلن المعنيون والمسئولون في برامج غزو الفضاء ومنهم وكالة ناسا الأمريكية بأن العام سيشهد للفترة من ٢٠١٠ – ٢٠٢٠ البدء برحلات فضائية الى سطح القمر والمريخ من أجل إنشاء مستعمرات بشرية هناك، وبالتأكيد سيكون البحث عن مواد أولية إستراتيجية بديلة لتلك المعرضة للنفاذ في الأرض الأمر الذي سيرتب مكانة ووضعاً متميزاً.

المبحث الثالث

القوة العلمية والأمن القومي

أثرت القوة العلمية في شكل ونطاق الأمن القومي، فما عادت الدول القوية المتقدمة ترصد وتراقب حدودها وأجوائها فحسب، بل أمتلكت المقدرة على المعرفة لما يحدث في فضاءات وأراضي الأخرين ورصد مايجري في البحار والمحيطات والنخب لكل ذلك ولهذا أتسعت ظاهرة الأجراءات الأحترازية والضربات الأجهاضية لديها.

وأصبح العالم يرتب نفسه على أساس حقائق القوة بمضامينها العسكرية والأقتصادية والعلمية وليس وفقاً لمقتضيات أخلاقية أو قانونية لذلك تدخل القوة العلمية في ترتيب أشكال المقدرة أو العجز، فعندما تكون الدولة عاجزة لضعفها تكون مدعيه فقط لحقوقها، وعندما تكون مقتدرة لقوتها تكون مؤكدة وساعية لهذه الحقوق دون الحاجة الى طلب مساعدة الأخرين وتقديم التنازلات لهم، فالقوة العلمية أفرزت سياسات لاتراعي أمن الضعفاء، حيث أصبح الضعف عامل تصعيد لتأثير المتغير الدولي على الدولة الضعيفة، كذلك أفرزت سياسات الترهيب والترغيب بين الدول القوية والضعيفة، وأفرزت أيضاً سياسات الأعتمادية الأمنية بينهما[٢٣].

وإن التحليل عن دور القوة في علاقات الدول ببعضها، يجب أن لايفصل هذا الدور عن طبيعة تلك العلاقات، فخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، كانت عبارات الأستيلاء على أراضي الغير بالقوة، أو عبارة تغيير نظام الحكم بالقوة، أو التدخل الأجنبي بالقوة، أو بأستخدام القوات المسلحة تعطي معنى واحداً، فكان مفهوم القوة مرادف لمفهوم العنف وأستخدام القوات المسلحة والأستعداد العسكري، وبعد منتصف القرن العشرين أخذ مفهوم القوة شكلاً أكثر أتساعاً تحت تعريف مؤاده "أنها المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى وبالكيفية التي تخدم أهداف الدول المتملكة لها" وبدون ذلك فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية[٢٤] وقد أتفق الخبراء في العلاقات الدولية على ترتيب لعناصر قوة الدولة كالآتي:

١- العوامل الجغرافية.

٢-الإمكانات والموارد المادية والطبيعية.

---

[٢٣] لمزيد من المعلومات أنظر د. خضير عباس عطوان – وضع العرب في النظام الدولي – شؤون عربية – القاهرة – العدد ١٢٧ لسنه ٢٠٠٦ ص٢٣٦ كذلك بحثية – العرب والتوازنات الدولية – مجلة شؤون عربية القاهرة – العدد ١٢٠ لسنة ٢٠٠٤ ص١٠٥ – ص١٠٦ .

[٢٤] د. أسماعيل صبري مقلد – مصدر سبق ذكره – ص٥٨ .

٣- السكان.
٤- مستوى النمو الأقتصادي والصناعي.
٥-درجة التطور التقني والتكنولوجي.
٦- الأستعداد العسكري.
٧- كفاءة المؤسسات السياسية والدعائية[٢٥].

وبفضل الثورة العلمية وخلال العقود الثلاثة المنصرمة ظهر واقع العلاقات الدولية ترتيباً جديداً لعناصر قوة الدولة، ليجعل العلم العنصر الأول في هذا الترتيب بعد أن أصبح قوة بحد ذاته ويكون النشاط الأقتصادي المترابط مع الثورة العلمية التكنولوجية العنصر الثاني وحتى الأستعداد العسكري تراجع بأستثناء الحلقات العالية المستوى التقني والعلمي وذات الكفاءة والمقدرة وأنعكس هذا الترتيب الجديد على الوسائل والأدوات التي تلجأ إليها (الدول القوية) في سياسات الربح والضغط والتأثير والهيمنة وبذلك أفرزت التفاعلات الدولية الجديدة مفاهيم أمنية جديدة وتحديات جديدة، مثل التطور العلمي-الأمن العلمي. الأحتياط النفطي-الأمن النفطي . تطور الخبرة العلمية-أمن المعلومات وأمن العلماء. البيئة-الأمن البيئي. القدرة النووية-الأمن النووي... الخ.

التحديات التي أفرزتها الثورة العلمية التكنولوجية على أمن الدول (الضعيفة):

الدولة الضعيفة (المتخلفة) هي تلك الدولة التي لاتملك القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها الى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بنتائجها فكيف الحال بها وقد أضافت الثورة التكنولوجية أعباء وتحديات كبيرة عليها، الأمر الذي سيرتب أستقطاباً أكبر للتدخل في شؤونها والمنافسة على ثرواتها جراء بحثها بأتجاهات متعددة عن المساعدة لتدعيم قدراتها لمواجهة هذه التحديات الجديدة سيما وأن أمتلاك الحلقات الرئيسية للثورة التكنولوجية أصبح حكراً لدى مجموعة من الدول تتوزع في آسيا وأوربا وأمريكا،

[٢٥] روبرت جلين – الحرب والتغيير في السياسة الدولية – بغداد – ١٩٩٠ – ص٥٦ .

فكيف سيكون أمن الدولة الضعيفة وهي تملك أكثر من ٦٠% من أحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية و٩٠% لأحتياجات أوربا و٨٠% لأحتياجات أوربا للطاقة ، و٩٩% من الألمنيوم و٨٩% للصفيح و٦٥% للنحاس و٩٥% للمنغنيز و٩٣% البن و١٠٠% للسكر ومع ٣٠% لما يحتاجه الأقوياء من الطعام[٢٦] وموارد أخرى تحتاجها الدول القوية.

التحديات:

١-**تحدي الأختراق:** لم تعد الحواجز الطبيعية والمعدات التقليدية قادرة على منع وصول الصواريخ والمقذوفات الأخرى العابرة للقارات لتدمير الأهداف النقطوية. ولا المياه الإقليمية تكون آمنه بمجرد حمايتها بالسفن والزوارق الحربية كما كانت عليه، فالتطور النوعي وفر للدول القوية إمكانية إختراقها والوصول إلى سواحلها وموانئها وتدمير أي هدف منتخب من مسافات بعيدة لاتستطيع الدول الضعيفة بإمكانياتها التقليدية من التأثير عليها وهكذا الحال بالنسبة لجميع المنشآت الحيوية الأخرى داخل أراضيها.

٢- **التحدي الأعلامي:** أنعكست أثار الثورة العلمية التكنولوجية في زيادة أهمية الأعلام الخارجي الذي أضطلع بالتأثير أكثر على الدول وسياساتها، فأن ثورة المعلومات والتطور النوعي لأجهزة الإعلامي المرئي والسمعي والمكتوب أضحى قوة تأثيرية لا يستهان بها بيد الدول القوية ضد مدركات وذهنيات شعوب الدول الضعيفة، والتسميم الأعلامي الموجه ضد أي شعب أو مجموعة يستطيع إلحاق الضرر في مكوناته الفكرية والثقافية وبالذات إذا توفرت فيه ثغرات أمنية مثل التنافر العرقي والمذهبي وأختلاف في الأراء في الأزمات الأقتصادية والسياسية وغالباً مايهدف هذا التكثيف الإعلامي من الدول القوية تجاه الدول الضيقة الى الحصول على منافع إضافية تتعلق بالثروة الطبيعية وأي باحث يقوم بتحليل ودراسة مراحل التطور النوعي للإعلام الخارجي للدول

---

[٢٦] **كولن باون وبيتر موني – من الحرب الباردة حتى الوفاق – دار الشروق للنشر والتوزيع – ترجمة صادق أبو عودة – عمان ١٩٨٣ – ص٢٣٩ .**

القوية سيجد أن هذا التطور مصحوباً بتطور وأتساع حجم الأزمات الأقتصادية والسياسية والعرقية والمذهبية في الدول الضعيفة التي تشكل أهتماماً بالغاً في السياسة الخارجية للدول القوية.

٣- تحدي الإرهاب المنظم: إن أتساع نطاق الجريمة المنظمة، ثم أتساع ظاهرة الإرهاب جاء متزامناً مع الثورة العلمية والتكنولوجية، فقد هيأت هذه الثورة مستلزمات وأدوات متطورة نوعياً في الأتصالات والمواصلات والقتل تسربت الى مجاميع أرهابية رتبت لهم موقفاً متميزاً ومتفوقاً أكثر وضوحاً في مساحات الدول المتخلفة وهناك اليوم أكثر من (٤٣٧) منظمة تمارس نشاطها الأرهابي في أكثر من (١٢٠)[٢٧] دولة أغلبها من الدول الضعيفة التي ستضطر إلى تبديل خياراتها وأولياتها وإلى الإنشغال في مكافحة هذه الظاهرة بعد الأستعانة بالدول القوية التي تملك الوسائل العلمية والكفاءة والتقنية الحديثة وسيؤدي ذلك إلى الكثير من التدخل لأغراض الهيمنة من الدول القوية تجاه الدول الضعيفة[٢٨].

٤- التحدي المؤامراتي: اليد الخفية العابثة بأستقلال الدول الضعيفة لم تعد خفية بعد الثورة العلمية والتكنولوجية. فأن نتائج تدخل الأجهزة المخابراتية ظهرت للعيان، وأصبح التسلل والتوغل بشكل أسرع وأعمق في المجالات السياسية والأقتصادية والأجتماعية وبأدوات تسبح في البحار وتسير على الأرض وتعلو في الفضاء، تدخل البيوت والقصور والمجالس والمنشآت، لتحكم قبضتها على أبرز السياسيين وأصحاب القرار لتحصل على المزيد من المكتسبات وخاصة تلك المتعلقة بالثروات الطبيعية في الدول الضعيفة ، وبذلك أضافت الثورة العلمية والتكنولوجية (طفرة) في القدرات الأستخبارية للدول القوية ظهر ذلك في صراعاتها الحميمة للأستحواذ على مظاهر الهيمنة في أكثر

---

[٢٧] د. ضاري رشيد ياسين – الأرهاب الدولي – الأسباب والدوافع – جامعة بغداد – قسم الدراسات الأمريكية – بحث مقدم لسنة ٢٠٠٥ – ص١ .

[٢٨] أنظر – منذر سليمان – دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي – المستقبل العربي – العدد ٣٢٥ مايس ٢٠٠٦ ص٣٤ – ص٣٥ .

الدول الضعيفة أهمية وبالذات بعد تقارب العد العكسي لنفاذ اكثر المواد الأولية حاجة وأستهلاكاً كالنفط والمعادن.

٥- **التحدي النووي:** إتجهت دول عديدة نحو تطوير الطاقة النووية في محاولة لتقليل أعتمادها المستقبلي على النفط وقد شجع هذا الأتجاه الأوضاع المتقلبة في السوق النفطية الدولية، وقرب نفاذ هذه السلعة الأستراتيجية.

أستطاعت الدول القوية تطوير بنية تحتية للشروع لتطوير مايأتي:

* القوة النووية العسكرية.

* مشاريع الطاقة لأغراض سليمة (بدائل النفط).

وفي الحالتين لعبت التكنولوجيا العلمية الدور الأول ورتب هذا قوة لوجودها في البيئة الدولية تدعيماً لأمنها القومي مما أعطاها وصفاً مميزاً في الوضع الأقليمي والدولي والعلاقات الدولية وأيضاً خلق هاجساً أمنياً للدول الأخرى مما دفعها إلى الشروع بأمتلاك هذه التكنولوجيا العلمية بغية أمتلاك القدرة النووية لإحداث توازن إقليمي ودولي لها. بيد أن أمعان الدول القوية في إحتكار هذه التكنولوجيا وإحباط محاولات الدول الأخرى جسد وضعاً في العلاقات الدولية قائماً على:

أ. خضوع أكبر للدول الضعيفة تجاه الدول القوية طلباً للحماية.

ب. صراعاً خطيراً بين الدول القوية والدول التي تجتهد في أمتلاك التقنية النووية في خارج أعضاء النادي النووي.

ج. دخول الدول الغنية الضعيفة في حلقات أستنزاف قدرتها الأقتصادية لمراحل الأعداد والأنتاج والسلامة والمراقبة والحماية البيئية وعوزها المستمر لأمتلاك المقذوفات الجوية والأرضية والبحرية، وفي النهاية ستكون عاجزة عن اللاحق بالدول الأكثر تطوراً في هذا المجال ناهيك عن عدم أستطاعتها تحقيق مكاسب الضربة الأولى لغياب المقدرة على نشر صواريخها النووية حول أهم الأماكن في العالم.

٦- التحدي الأقتصادي: أن الأنحياز الى توظيف القوة العلمية التكنولوجية في المضمار العسكري بدرجة الى أكبر من المضمار الأقتصادي يرتب أخلال في النظام السياسي العام، وتجربة أنهيار الأتحاد السوفيتي السابق والوضع الأقتصادي الحالي في كوريا الشمالية وباكستان والهند خير دليل على ذلك[٢٩] فالتناقض بين المستوى التكنولوجي المستخدم في أنتاج السلع والخدمات الأستهلاكية المدنية برفع المستهلكين في العالم للأتجاه صوب السلع العالية الكفاءة والقدرة التكنولوجية الأمر الذي يحقق أنتعاشاً متصاعداً لأقتصاديات الدول القوية وتصدعاً مستمراً لأقتصاديات الدول الضعيفة الى الحد الذي يصبح به أسيرة لهذا التفوق الأقتصادي وفاقدة الأمن الأقتصادي.

الخاتمة:

[٢٩] **لمزيد من المعلومات – أنظر ميخائيل غروباتشوف – البيريسترويكا – ترجمة د. عباس خلف – شركة المعرفة – بغداد – ١٩٩٠ ص١٤٧ – ص١٤٨ .**

تفقد الدول الغنية (الضعيفة) عناصر القوة في خيرات معطيات جغرافيتها الوطنية من الثروات الطبيعية والمواد الأولية وسلامة البيئة، أن عجزت عن خلق نظم وتشكيلات سياسية وأقتصادية وأجتماعية تواكب التطور العلمي التكنولوجي الحديث، وتصبح أكثر أسيرة للتفوق الإقليمي والدولي في هذا المجال، وتكون مسرحاً للصراعات الدولية بحكم أستقطاب التنافس المصلحي الدولي على أراضيها، وقد تتباين حدود وأحجام هذه الصراعات حسب الأهمية الجيوبولوتيكية والجيوسياسية للدول (المتخلفة) ويمكننا أن نقول هنا أن مفهوم الضعف والتخلف بفعل التطور العلمي والتكنولوجي وخاصة في مجالات القدرة لحماية الأمن القومي أصبح أكثر تقارباً في توصيف الدول في هذا السياق. بعد أن رتبت القوة العلمية عوامل تصدع وأختراق للمفاهيم التقليدية للأستقلال والسيادة والأمن، عوامل خارقة في التأثير، وصلت في تأثيراتها الى الحدود الداخلية للمجتمعات لتربك المقومات الأخلاقية والقانونية وحتى الحريات الطبيعية والمكتسبة للأفراد والجماعات، وماعاد أمام المجتمعات إلا أعطاء قيادته للعقل والعلم والتسريع في أستيعاب مضامينهما وتعبيراتهما في نظم وتشكيلات فاعلة ومتطورة لتدعيم الأمن الأقتصادي والسياسي والأجتماعي وحتى السوسيولوجي للفرد والجماعة، وبعكس ذلك ستتحول الشعوب الضعيفة الى حضيرة الأستعباد العصري القائم على التوصيفة القديمة التي عرفت العبد بأنه الأنسان الذي ينتمي الى سيد ما يتسلم منه أوامره وليس له الحق التصرف في ممتلكاته وشخصه، وهو محروم من حقوقه السياسية والأقتصادية والأجتماعية.